

مظاهر من الصراع المذهبي بالأندلس في عهد الامارة والخلافة

د. فرحات الدشراوي
أستاذ بالجامعة التونسية

تواصل وجود الاسلام في ظل سلطة سياسية وعسكرية عديدة باسبانيا ما يزيد على تسعة قرون منذ الفتح سنة 92 هـ/711 م إلى أن زالت مملكة غرناطة آخر معاقل الاسلام في تلك الربوع سنة 897 هـ/1492 م. وان استكمل عندئذ النصارى احتلال الأندلس بالاستيلاء على مدينة غرناطة فإن الاسلام قد بقي حياً في قلوب المسلمين الذين ظلوا يحافظون على دينهم ويتمسكون بعقائدهم وتقاليدهم رغم إجبارهم على التنصر واضطهاد محاكم التفتيش، حتى وقع طردهم طرداً جماعياً ما بين سنتي 1609 م وسنة 1614 م فلجأ جلهم إلى بلدان المغرب واستقروا بها.

وقد تميزت الأندلس أثناء تلك القرون الطوال في مجال الحياة الدينية عن سائر البلدان الاسلامية بانتماؤها إلى مذهب فقهي واحد هو مذهب مالك الذي رسخ بها رسوخاً لا مثيل له في بلاد الاسلام لأن أهل الأندلس قد تمسكوا بالمذهب المالكي دون سواه، فلم يكتب للمذاهب الأخرى التي ظهرت بها إلا فترات عابرة من الانتشار ولم يعرف لها شأن يذكر إلا ما كان لمذهب داود الظاهري من بعض الرواج مع ابن حزم، حتى اتسعت الحياة الدينية بها بغلبة المذهب المالكي على سائر المذاهب السنية وغير السنية التي حاولت الاستقرار بها على غرار استقرارها بسائر بلدان المغرب والمشرق.

فما هي الأسباب التي جعلت مذهب مالك يستحكم بالأندلس دون سائر المذاهب التي تنازعت على البقاء بها في ظل تطور السلطة السياسية في عهد الامارة أيام الخلافة الأموية المروانية، ثم بعد زوال نظام الخلافة، في عهد ملوك الطوائف ؟

يعزى تعلّق الأندلس بمذهب مالك منذ استقرار الاسلام بها إلى واقعها الجغرافي والتاريخي الخاص وكذلك إلى طبائع المذهب المالكي الذاتية له.

فقد كانت الأندلس منذ نهاية القرن الأول الهجري أنأى بلدان الاسلام غربا، وثغرا هاما في أقصى بلاد أوروبا الغربية المسيحية، أي أنها كانت دار الجهاد المتواصل ومجالا للصراع الحاد بين الملة الاسلامية والملة النصرانية. فكان أهل الأندلس منذ الفتح من أشد المسلمين تعلقا بوحدهم الدينية والمذهبية التي هي الدعامة الأساسية لقوتهم السياسية ولقدرتهم العسكرية على مجابهة أعدائهم وفرض سلطانهم.

فلا عجب إذن أن تعلق أهل الأندلس منذ الفتح في مجرى حياتهم الدينية، في عقائدهم وفي تقاليدهم بطبائع الحياة الدينية التي استحكمت بالمدينة قاعدة الاسلام الأولى ودار الهجرة حيث أسس النبي صلى الله عليه وسلم الأمة الاسلامية وبني الخلفاء الراشدون من بعده أركانها عملا بكتاب الله وسنة رسوله وهي الطبائع التي اتسمت بها أحكام الفقه التي استنبطها أصحاب رسول الله والتابعون من بعدهم والتي تكون منها مذهب أهل السنة الأول أي مذهب أهل المدينة، مذهب مالك بن أنس.

خصائص الفقه المالكي :

يعرّف ابن خلدون الفقه بقوله : (الفقه معرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والنّدب والكرهية والاباحة وهي متلقة من الكتاب والسنة وما نصبه الشارع لمعرفة من الأدلة فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قبل لها فقه وكان السلف يستخرجونها من تلك الأدلة على اختلاف فيما بينهم ولا بد من وقوعه ضرورة أن الأدلة غالبها من النصوص...).

عندما تمكن استنباط الأحكام بممارسة القرآن وجمع الحديث (كمل الفقه وأصبح صناعة وعلماء... وانقسم إلى طريقتين طريقة أهل الرأي والقياس وهم أهل العراق وطريقة أهل الحديث وهم أهل الحجاز، وإمام أهل الحجاز هو مالك بن أنس الذي أقام استنباط الأحكام على الأدلة النقلية من الكتاب والسنة باعتبار « اتباع الجيل بالمشاهدة للجيل السابق أي أن ينتهي إلى الشارع صلوات الله عليه وضرورية اقتدائهم بعين ذلك » فالفقه المالكي قائم إذن على إدراك الأحكام من الكتاب والحديث باعتبار عمل النبي صلى الله عليه وسلم وأقواله أساسا ثانيا للتشريع، فذلك كانت المدينة مهذا للفقه المالكي لأن أهل المدينة كانوا أعرف الناس في القرنين الأول والثاني بحديث الرسول وأعلمهم بأحوال سيرته وأخباره ولأن المدينة كانت دار الهجرة واستقرار الصحابة وعاصمة الاسلام الأولى قبل انتقال مركز الحكم إلى الشام ثم إلى العراق. فقد اكتمل بها إنشاء التشريع الاسلامي أيام النبي صلى الله عليه وسلم وفي عهد الخلفاء الراشدين من بعده ثم في عهد الدولة الأموية مع الصحابة أولا مثل عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ثم مع التابعين مثل سعيد بن المسيب وسالم بن عبد الله، وكان هؤلاء الفقهاء وأمثالهم من أهل جيلهم وطبقتهم يتخرجون في الأخذ بالرأي أو يقتصرون على النظر في المسائل بالرجوع إلى النص أي إلى المنقول من الكتاب والحديث، ولذلك

تعلقوا بنص الحديث وعرفوا به أكثر من سواهم حتى سميت مدرسة المدينة الفقهية بمدرسة الحديث. وعلى هذا المنهج في العلم القائم على رواية الآثار ومعرفة الحديث وجمعه واستيعابه تَكُون مالِك بن أنس الذي نشأ بالمدينة في نهاية القرن الأول الهجري فكلف بالأخذ عن كبار التابعين يقيّد عنهم ما يروي من الحديث ويدوّنه ويحرص على معرفة أخبار الصحابة وفتاويهم وعقائد الشيعة وآرائهم وكذلك عقائد الخوارج وسائر الفرق التي ظهرت في النصف الأول من القرن الثاني. وعندما اكتمل عنده تحصيل العلم وجلس للتدريس اختص بتدريس الحديث أكثر من اختصاصه بالنظر في المسائل أي بالفتيا في النوازل حتى أنه كان لا يتحرّج على غزارة علمه بأن يقول : « لا أعرف » وإذا عرضت عليه مسألة ليس لديه فيها أثر معلوم، ويتجلى اختصاصه بالحديث في كتابه « الموطأ » الذي توخى فيه ذكر المسائل الفقهية مع ذكر الأحاديث الواردة حول كل مسألة منها وكذلك مع ذكر عمل أهل المدينة وآراء الصحابة والتابعين، وعلى هذا الوجه جاء كتاب الموطأ جامعاً بين الفقه والحديث يمثل أحسن تمثيل هذا المذهب الخاص الذي يعتمد الأثر أساساً والنقل منهجاً ويلتزم الأخذ بالنص التزاماً، وعلى هذا الوجه ظل المذهب المالكي يمثل النزعة الأصلية في العلم، تلك النزعة التي نشأت في مهد الأمة الإسلامية وترعرعت في قلبها النابض بينما تشعبت الفرق الدينية وتعارضت الأحزاب السياسية وتباينت المذاهب الفكرية في عهد بني أمية ثم في صدر الدولة العباسية.

لذلك لم يكن الرواج لمذهب مالك خارج الحجاز بالشرق لا بالشام ولا بالعراق، وإنما انتشر مذهبه بمصر وبالخصوص في المغرب الإسلامي، بأفريقية والأندلس، وكان أشهر تلاميذه الذين نشروا تعاليمه من هذه الربوع المغربية. وقد اشتهر من مصر عبد الله بن وهب وعبد الرحيم بن القاسم وأشهب بن عبد العزيز القيسي وعبد الله بن الحكم، فقد رحل كل هؤلاء إلى المدينة للأخذ عن مالك وعندما عادوا إلى مصر جلسوا للتدريس بها فأخذ عنهم المغاربة والأندلسيون أثناء حلولهم بمصر في طريقهم إلى الحجاز للحج والرحلة في طلب العلم. ومن المغاربة أسد بن الفرات وسحنون وكل منهما ألف مدونة في الفقه على منحنى الموطأ. وممن رحل من الأندلسيين وعاد إلى بلاده بعلم مالك وآثاره يحيى بن يحيى اللبثي الذي يعزى إليه رواج المذهب بالأندلس وتنسب إليه إحدى روايات الموطأ التي عاد بها إلى بلده وكلف بتدريسها ونشرها.

دخول المذهب المالكي بالأندلس واستحكامه بها :

لكن الأندلس كانت قد عرفت قبل المذهب المالكي مذهبا آخر سنيا معاصرا له هو مذهب الأوزاعي الذي ظهر بالشام في عهد بني أمية. وقد دخل إليها هذا المذهب في منتصف القرن الأول مع بعض تلامذة الأوزاعي مثل صعصعة بن سلام الشامي الذي تولى الافتاء وإمامة الصلاة بقرطبة إلا أن مذهب الأوزاعي الذي توفي سنة 157 هـ/774 م لم يكتب له البقاء بالأندلس رغم انتماء أهلها إلى بني أمية سياسيا ومذهبيا لأن هذا المذهب لم ينتشر بالشرق

فسرعان ما زال العمل به بموت إمامه فلم يلبث إذن أن ضعف شأنه حتى خمد ذكره وانتهى أثره بالأندلس.

لذلك انفسح المجال لتلاميذ مالك من أبناء الأندلس الذين جلسوا إليه بالمدينة وأخذوا عنه الحديث والفقه أثناء رحلتهم الطويلة إلى الحجاز لأداء فريضة الحج ولطلب العلم بالقيروان والفسطاط بالمدينة. ومن الأندلسيين الذين جلسوا إلى مالك وسمعوا منه وأخذوا عنه أخذاً مباشراً لا عن تلاميذه بالفسطاط أو بالقيروان عدد وافر وصلت إلينا تراجمهم في كتب الطبقات، لا سيما في كتاب « ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك » للقاضي عياض اليعصبى السبتي وفي كتاب « تاريخ علماء الأندلس » لابن الفرضي.

وأشهر هؤلاء الفقهاء الأندلسيين الذين أخذوا أخذاً مباشراً عن مالك بالمدينة، الغازي بن قيس المتوفى سنة (199 هـ/815 م) وزيد بن عبد الرحمن اللخمي المعروف بشبظون (ت 204 هـ/819 م) والقاضي محمد بن بشير (ت 198 هـ/814 م) وطالوت بن عبد الجبار المعافري - وعبد الرحمن بن عبيد الله - وحسان بن عبد السلام السلمي - وحفص بن عبد السلام السلمي - وداود بن جعفر بن الصغير - وسعيد بن أبي هند - ويحيى بن مضر القيسي وعبد الرحمن بن موسى الهواري.

ومن أشهر هؤلاء الفقهاء الأندلسيين أصحاب مالك مع يحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة (234 هـ/848 م) الذي نشر فقه مالك على أساس روايته للموطأ عيسى بن دينار الطليطلي المتوفى سنة (212 هـ/827 م) الذي عرف بوضع أول كتاب أندلسي في فقه مالك على منحنى الموطأ عنوانه « الهداية ».

حظوة فقهاء المالكية بقرطبة وموقفهم من السلطة في عهد هشام الأول وعهد الحكم الأول :

لم يكد فقه مالك ينتشر مع تلاميذه بالأندلس في عهد عبد الرحمن الداخل (138-172 هـ/75-788 م) الذي أسس بها الإمارة الأموية المروانية المناهضة للدولة العباسية حتى استقر بها واستحكم انتشاره في عهد ولده هشام الأول (172-180 هـ/788-796 م) الذي قَرَّب إليه شيوخ المالكية واستند إليهم لتوطيد سلطته وإحكام أمره باعتبار أن المذهب المالكي يعبر أهمية بالغة في تنظيم الحياة السياسية للمصلحة العامة وذلك أنه « لا ضرر ولا ضرار في الاسلام »، في نظر مالك، وكل ما يفضي إلى الفتنة والضرر ممنوع عنده فقد كان الامام مالك يكره الفتنة ويرى تغيير الاستبداد بغير فتنة والاقتصار على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاصلاح حال الرعية وحمل السلطان على الاستقامة والعدل.

وقد ساعد على استحكام مذهب مالك بالأندلس في عهد هشام الأول ما عرف به هذا الأمير من التقوى وسعة العلم والثقافة وحسن السيرة والكلف بالمصالح العامة. فقد اهتم بالغ الاهتمام بعمران قرطبة فأكمل ما كان والده قد شرع فيه من بناء المسجد الجامع بها وشيّد قنطرة على نهرها وأقام أسوارها وأجرى السياسة الدينية على الأخذ بمذهب مالك دون غيره حتى نال شيوخ المالكية عنده أعظم حظوة وصاروا أهل مشورته في تدبير شؤون إمارته.

لكن هذه الوحدة السياسية والدينية التي استقام عليها أمر هشام الأول لم تلبث أن انحلت رابطتها المتينة في عهد خلفه وولده الحكم الأول (180-206 هـ/796-822 م) فتأثرت نار الفتنة بسرقة وطيطة ثم بقرطبة حيث ثار عليه أهل الرض ثورة عارمة وكان الحكم ذا صولة وبطش ميّالا إلى سياسة العنف ولم يكن مثل أبيه في ورعه وحسن السيرة والتمسك بالدين وبمشورة العلماء الفقهاء الذين ناصروا الثوار من أهل الرض ووقفوا إلى جانبهم ونادوا بخلع الأمير، لذلك عندما قمع الحكم الثورة قمعا شديدا وفك بأهل الرض فتكا ذريعا سلط كذلك نفقته على أنصار الثوار من الفقهاء فأمر بصلب أحد وجوههم من الذين جلسوا إلى مالك وسمعوا منه الحديث والفقه هو يحيى بن مضر القيسي.

لكنّ هذه الأحداث لم تزد الأندلسيين إلا تمسكا بمذهب مالك حتى استحکمت عندهم أركانه أثناء القرن الثالث الهجري، وسطع من بين الفقهاء نجم ثلاثة علماء هم عبد الملك بن حبيب الذي توفي سنة 288 هـ/853 م ويحيى بن يحيى الليثي المتوفى سنة 233 هـ/848 م ومحمد العتيبي المتوفى سنة 255 هـ/869 م. أما ابن حبيب فاشتهر بتأليف كتابه « الواضحة » حيث شرح موطأ مالك وأما العتيبي فإنه نال شهرة فائقة لا بالأندلس فحسب بل كذلك بأفريقية بين فقهاء القيروان وقد اهتم فيها بالنظر في المسائل التي أخذت تماما عن مالك من قبل تلاميذه ولذلك سماها صاحبها « بالرسالة المستخرجة من الأسمعة ». وهكذا شهدت الأندلس لا سيما في عهد عبد الرحمن الثاني الذي خلف والده الحكم الأول والذي كان حسن الثقافة مولعا بالعلم والأدب، نشاطا فكريا حثيثا فاشتهرت قرطبة بالعلم وذاع صيت فقهاءها بالمغرب والمشرق فكان من أبرز علمائها في نهاية القرن الثالث محمد بن عمر بن لبابة الذي توفي سنة 314 هـ/926 م.

وقد امتاز المذهب المالكي في هذه الفترة الأولى - أي في عهد الإمارة قبل ولاية عبد الرحمن الثالث وإعلانه الخلافة - بتخلي الفقهاء الأندلسيين عن دراسة الحديث التي هي أساس المنهج المالكي بالحجاز فكلّفوا كلّفا خاصا بدراسة (الفروع) واهتموا بشرح مسائلها كما دونها تلاميذ مالك بمصر واستنكفوا من الاجتهاد في النظر واستنباط الأحكام بالرجوع إلى الأصول، لذلك عرفت مدرسة الأندلس المالكية بأنها مدرسة النقل والتقليد لتجنبهم استعمال الاجتهاد والأخذ بالأصول، وظل ذلك هو منهجهم في النظر حتى القرن الخامس في عهد المرابطين عندما استحکمت الطريقة واتسمت بها الحياة الدينية في عهدهم.

من عهد الامارة إلى عهد الخلافة :

لكن الحياة الدينية القائمة على غلبة مذهب مالك تطورت تطورا محسوسا عندما حاولت التيارات الفكرية والمذهبية التي ظهرت بالمشرق الدخول إلى الأندلس والانتشار بها.

أما المذهب الحنفي فإنه لم يكن له شأن يذكر بالأندلس مع أنه انتشر بأفريقية في غضون القرن الثالث الهجري إلى جنب المذهب المالكي حتى عرفت القيروان بالجمع بين المذهبين مذهب المدينة ومذهب العراق مذهب أهل الحديث والنقل ومذهب أهل الرأي. ويعزى غياب مذهب أبي حنيفة في الأندلس إلى سببين : سبب ثقافي وسبب سياسي.

أما السبب الأول الثقافي فهو أن رحلة الأندلسيين إلى المشرق في طلب العلم قد اختلفت في بعض وجوها عن رحلة الأفريقيين، فقد جمعت رحلة أهل القيروان بين معين المالكية أي الحجاز ومعين الحنفية أي العراق، وهو أمر معروف عندهم منذ رحلة أسد بن الفرات ورحلة سحنون، لذلك انتشر المذهبان معا بالقيروان وإن كتب لمذهب مالك رواج أوسع مع سحنون وتلاميذه لما كان لتعليمه وكتابته « المدونة » من الأثر البالغ. وأما رحلة الأندلسيين فإنها اقتصرت على الحجاز ولم تتجاوزته إلى العراق فكان أخذهم عن مالك وتلاميذه بالمدينة أو بمصر.

وقد بين ابن خلدون وجوه الشبه والاختلاف بين الرحلة الافريقية والرحلة الأندلسية في طلب العلم فقال في المقدمة (فصل فقه) :

(وأما مالك رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل بما ان رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار العلم ومنها خرج إلى العراق ولم يكن العراق في طريقهم فافقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة وشيوخهم يومئذ وأمامهم مالك... فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقته، وأيضا فالبدواة كانت غالبية على أهل المغرب والأندلس ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البدواة ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم ولم يأخذوا بتنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب... ورحل من الأندلس عبد الملك بن حبيب فأخذ عن ابن القاسم وطبقته وبث مذهب مالك في الأندلس ودون فيه كتابه « الواضحة » ثم دون العتبي من تلامذته « العتبية » ورحل من أفريقية أسد بن الفرات فكتب عن أصحاب أبي حنيفة أولا ثم انتقل إلى مذهب مالك وكتب على ابن القاسم في سائر أبواب الفقه وجاء إلى القيروان بكتابه وسمي الأسدية نسبة إلى أسد بن الفرات فقرأ بها سحنون على أسد ثم ارتحل إلى المشرق فلقي ابن القاسم وأخذ عنه وعارضه بمسائل الأسدية فرجع عن كثير منها وكتب سحنون مسائلها ودونها وأثبت ما رجع عنه وكتب لأسد أن يأخذ بكتاب سحنون

فأنف من ذلك فترك الناس كتابه واتبعوا مدونة سحنون على ما كان فيها من اختلاط المسائل في الأبواب فكانت تسمى المدونة والمختلطة، وعكف أهل القيروان على هذه المدونة وأهل الأندلس على الواضحة والعتيبة...).

وأما السبب السياسي فهو أن الأندلس لم تلبث عندما قامت الدولة العباسية على أنقاض الدولة الأموية بالمشرق أن خرجت عن سلطان العباسيين وتأسست بها إمارة أموية مع عبد الرحمن الأول المعروف بالداخل بينما ظلت إفريقية في القرن الثالث الهجري، في عهد الأمراء الأغلبية خاضعة لولاء بني العباس، فقد فرض على الأندلس وضعها السياسي هذا القائم بها على دعوة أموية مروانية معادية للدعوة العباسية أن يقتصر أهل الأندلس في رحلتهم للحج وطلب العلم على الأخذ من معين الحجاز فلم يتجاوزوه إلى العراق ولم يكن لهم حظ إذن في أخذ العلم عن أبي حنيفة وتلاميذه.

وقد وصف المقدسي في كتابه « أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم » اختصاص أهل الأندلس بمذهب مالك بينما انتشر بإفريقية المذهبان معا فقال :

« أما في الأندلس فمذهب مالك وقراءة نافع، وهم يقولون لا نعرف إلا كتاب الله وموطأ مالك، فإن ظهرنا على حنفي أو شافعي نفوه وإن عثروا على معتزلي أو شيعي ونحوهما ربما قتلوه. وبسائر المغرب إلى مصر لا يعرفون مذهب الشافعي - رحمه الله - إنما هو أبو حنيفة ومالك - رحمهما الله - وكنت يوما أذكر بعضهم في مسألة فذكرت قول الشافعي - رحمه الله - فقال : اسكت من هو الشافعي ؟ إنما كانا بحرين أبو حنيفة لأهل المشرق ومالك لأهل المغرب أفتركهما ونشتغل بالساقية ؟ »

ورأيت أصحاب مالك - رحمه الله - يبغضون الشافعي، قالوا : أخذ العلم عن مالك ثم خالفه، وما رأيت فريقين أحسن اتفاقا وأقل تعصبا وسمعتهم يحكون عن قدمائهم في ذلك حكايات عجيبة حتى قالوا إنه كان الحاكم سنة حنفي وسنة مالكي، قلت وكيف وقع مذهب حنيفة - رحمه الله - إليكم ولم يكن على سابلكم ؟ قالوا : لما قدم وهب بن وهب من عند مالك - رحمه الله - وقد حاز من الفقه والعلوم ما حاز استنكف أسد بن عبد الله أن يدرس عليه لجلالته وكبر نفسه، فرحل إلى المدينة ليدرس على مالك فوجده عليلا فلما طال مقامه عنده قال له ارجع إلى ابن وهب فقد أودعته علمي وكفيتكم به الرحلة، فصعب ذلك على أسد وسأل هل يعرف لمالك نظير ؟ فقالوا : فتى بالكوفة يقال له محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، قالوا فرحل إليه وأقبل عليه محمد بن الحسن إقبالا لم يقبله على أحد ورأى فهما وحرصا فزقه الفقه زقا، فلما علم أنه قد استقل وبلغ مراده فيه سببه إلى المغرب، فلما دخله اختلف إليه الفتيان ورووا في وعاء حيرتهم ودقائق أجبتهم مسائل ما طنت على أذن ابن وهب وتخرج به الخلق ونشأ مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - في المغرب.

قلت : فلم لم يفتش بالأندلس ؟

قالوا : لم يكن بالأندلس أقل منه ههنا ولكن تناظر الفريقان ما بين يدي السلطان فقال لهم : من أين كان أبو حنيفة ؟ قالوا : من الكوفة، فقال : مالك ؟ قالوا من المدينة، قال : عالم دار الهجرة يكفيننا، فأمر بإخراج أصحاب أبي حنيفة وقال : لا أحب أن يكون في عملي مذهبان. وسمعت هذه الحكاية من عدة من مشايخ الأندلس .»

يبدو من كلام المقدسي أن أهل الأندلس عند انفرادهم بمذهب مالك لم يتسامحوا مع المذاهب الفقهية السنية الأخرى ولا مع غيرها من التي خرجت عن وجهة السلف مثل التي اتصفت بها فرق الشيعة والخوارج، هذا مع أن المذاهب السنية وغير السنية قد انتشرت بالمشرق فكان لكل منها حظوة وأتباع، ومما تجدر ملاحظته هو أن تلك المذاهب وجدت رواجاً كذلك بمصر وأفريقية فقد كانت مصر أسبق الأقطار الإسلامية إلى احتضان مذهب مالك واشتهر بها أنبغ تلاميذه من طبقة ابن القاسم وابن وهب وأشهب، لكن مصر قد احتضنت كذلك مذهب الشافعي عندما حل بها هذا الإمام، بل إنها أوسعت له المجال حتى انتشر واشتهر وكذلك أتباعه، فلم تضيق به مصر ولم تتعصب لمالك دونه، وكذلك كان حال إفريقية تعايش بها المذهبان مذهب مالك ومذهب أبي حنيفة، فما بال الأندلس يضيق ذرعها بشتى المذاهب فلا ينتشر بها إلا مذهب مالك الذي انفرد بها دون غيره حتى قيل أنهم (تعصبوا) له ؟ ليس من شك في أن أهل الأندلس قد وقفوا هذا الموقف حرصاً منهم على التمسك بوحدة المذهبية باعتبار هذه الوحدة دعامة لدولتهم وكيانهم في أقصى أطراف بلاد الإسلام على باب دار الكفر بأوروبا الغربية. وليس من شك في أن تمسكهم بأعرق مذاهب السلف، مذهب دار الهجرة وقاعدة الإسلام الأولى كان في نظرهم ضماناً لتماسك نظامهم السياسي والاجتماعي الذي أسسوه على منوال دولة أجدادهم الأمويين بالمروك على نمط دولة أعتائهم العباسيين، فذلك نفروا من شتى المذاهب الأخرى واستنكفوا من الأخذ بها حتى فشلت كل المذاهب التي حاولت الظهور عندهم ولم يكن لها شأن يذكر إلا ما كان منه لمذهب داود الظاهري.

فما هي هذه المذاهب التي حاولت الانتشار بالأندلس وكيف كان دخولها إليها وكيف كان فشلها ؟

محاولة انتشار المذهب الشافعي :

وقعت هذه المحاولة أيام الأمير محمد الأول الذي ولي الأمر من سنة 852 م إلى سنة 886 م فقد كان هذا الأمير ميالاً إلى حرية الفكر والرأي مولعاً بالعلم والأدب حريصاً على تشجيع انتشار العلوم، وقد وصفه لسان الدين بن الخطيب في كتاب « أعمال الأعلام » نقلاً عن الوزير هاشم بن عبد العزيز فقال منوهاً بخلاله : « كان الأمير - رحمه الله - فصيحاً بليغاً عظيم الأناة منتزهاً عن القبيح، يؤثر الحق وأهله، لا يسمع من ساع، ولا يلتفت إلى

قول رام وكان عاقلا على أخلاق حميدة ومكارم جميلة، ذا بديهة وروية يرى كل من خدمه وياشره أن له الفضل المستبين في إدراكه وفهمه ودقة ذهنه ولطف فطنته، وجزالة رأيه، وكان متى أعضل منها شيء رجع إليه فيه... ».

فلا غرو وتلك هي فطنته وذلك هو حسن رأيه أن تتجه همة هذا الأمير إلى التشجيع على انتشار العلم وعدم التقيد بمذهب واحد يقوم العلم فيه على الأثر فقط وبنهج منهج التقليد ولا يفسح المجال للرأي. لذلك اتسع الأفق بفضل رعايته لطرائق العلم المعروفة إذاك بافريقية والمشرق واتجهت الهمم إلى الأخذ بالمذاهب التي استحكمت شأنها في هذه الربوع لا سيما مذهب الامام الشافعي الذي ظهر إذاك واستحكم بمصر وقد أدرك الشافعي الذي ولد بعد وفاة أبي حنيفة سنة 150 هـ مالك بن أنس فتتلمذ عليه سنين طويلة وأخذ عنه فعدّ من أصحابه لكنه لم يلبث أن اتجه في العلم اتجاها خاصا به حتى أسس مذهبا جديدا تميز عن مذهبي مالك وأبي حنيفة وسرعان ما تجاوز الأقاليم الجغرافية والسياسية حتى شمل جل الأقطار الاسلامية.

إلا أن الشافعي لم يجد حظوته إلا بمصر عندما قرّر قراره بها خمسة أعوام قبل مماته سنة 204 هـ. فقد ذاع بها صيته وأقبل عليه طلبة العلم واتسع بفضلهم مجال العلم ونشطت الحياة الفكرية بانتشار الجدل وعلم الكلام ومناقشة المسائل التي لم يكن أصحاب مالك يتطرقون إليها أو يأنفون من البحث فيها مثل مسائل الامامة والحكم وفضائل الصحابة وصفات الله والقضاء والقدر. فقد كان للشافعي موقف ورأي في شتى القضايا المطروحة وعرف بأقواله الجريئة في الخلافة والامامة وتأييده لعلي بن أبي طالب وإبطاله لمواقف أعدائه من حزب معاوية والخوارج. وقد تميز مذهب الشافعي عن مذهب شيخه مالك من حيث منهجه بتنوع مصادر بحثه فقد أضاف إلى الكتاب والسنة الاجماع فيما ليس فيه كتاب ولا سنة، والقياس، وقول بعض الصحابة بلا مخالفة من قبل أحد الصحابة وأقوال الصحابة التي فيها خلاف.

وقد جمع الشافعي بين القرآن والسنة باعتبار أن الحديث أتم ما نصّ عليه القرآن من الكليات والجزئيات وباعتبار القرآن والحديث في درجة واحدة من الاستدلال لا سيما أن السنة توضح مجال التطبيق لكثير من أحكام القرآن.

أما الاجماع الذي جعل منه مصدرا أساسيا لفقهه فهو الاجماع على النصوص مثل الاجماع على أركان الدين وميزه عن الاجماع الذي يحصل على أحكام بعد المناقشة والاختلاف فلا يعد الذي يخالفه كافرا بينما يعد الذي ينكر الاجماع على أركان الدين كافرا.

وقد خالف الشافعي شيخه مالكا كذلك في الاستحسان الذي هو عند مالك وأصحابه « الأخذ بالمصلحة المرسلة المناسبة للشرعية إذا لم يرد نص في ذلك » فقد أبطل الشافعي الأخذ بالاستحسان باعتباره يقوم مقام الشرعية ولأن الذي يستحسن فهو بشرع فإذا استحسن عن باطل فإنه كأنه يشرع حكما باطلا. والاستحسان لا ضابط له وقد يكون نطقا عن الهوى.

فقد امتاز الشافعي إذن بأنه وضع أصول علم الفقه في عصر قد ساد فيه الاتجاه إلى وضع أصول لشتى العلوم وفنون المعرفة حتى تكون لها قواعد قارة يرجع إليها وقوانين معروفة يعتمد عليها وهو العصر الذي وضع فيه الخليل بن أحمد قواعد علم العروض وهو العصر الذي وضعت فيه أصول النقد الأدبي وعلوم اللغة والبيان. وهكذا تطور الفقه مع الشافعي تطورا هاما من مجال النوازل الواقعة والفتاوى أو المسائل المفترضة الوقوع إلى مجال استنباط الأحكام على قواعد مضبوطة وأصول علمية معلومة.

وإذا انتشر مذهب الشافعي بمصر والحجاز والعراق والشام وكذلك بأقاليم اليمن وفارس فإنه لم يكتب له هذا الانتشار العريض بالمغرب والأندلس.

فقد دخل مذهبه إلى الأندلس وحاول الاستقرار بها عندما تهيأت في عهد الأمير محمد الأول الظروف لحرية البحث والنظر، فكان أول من أدخل أقوال الشافعي إلى قرطبة القاسم بن محمد بن سيار إثر عودته من رحلته في طلب العلم فدعا في استنباط الأحكام إلى الاعتماد لا على القرآن والسنة فحسب بل كذلك على الاجماع والقياس فخرجت هكذا دروسه بقرطبة عن سبيل التقليد الذي كان منهج العلم بها مع فقهاء المالكية واستحسن منه ذلك الأمير محمد وشجعه عليه وجعله شاهدا عدلا خصوصا به حتى مماته سنة 278 هـ.

لكن محاولة انتشار المذهب الشافعي التي بدأت مع القاسم بن محمد بن سيار قد تأكدت خصوصا مع فقيه قرطبي كانت له منزلة مرموقة عنده بالعاصمة الأندلسية بين علمائها هو بقي بن مخلد الذي دافع صيته إذاك بوضعه تفسيرا للقرآن عد في مرتبة التفاسير التي اشتهرت بالمشرق. لقد كانت لبقي بن مخلد رحلة طويلة بالمشرق حيث أخذ العلم عن مشاهير أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وسمع عن أحمد بن حنبل. فلما عاد إلى قرطبة جلس بها لتدريس الحديث والفقه وكلف خصوصا بتدريس الحديث الذي كان فقهاء المالكية قد أدبروا عن تدريسه للاهتمام بكتب (الفروع). فأنكر عليه شيوخ المالكية إقباله على تدريس الحديث لكن الأمير محمد الأول أزره وأثبت قدمه في السبيل التي جرى عليها حتى استحکم منهجه في تدريس الحديث وكثر تلاميذه وسمعوا عنه مسند ابن شعبة ونبغ منهم فقيه اشتهر بعلم الحديث هو ابن وضاح القرطبي.

غير أن انفراد مذهب بالسيطرة على الحياة الدينية والفكرية بقرطبة وسائر بلاد الأندلس لم يلبث أن رسخ أيام الخلافة في عهدي عبد الرحمن الثالث الناصر لدين الله وابنه الحكم الثاني المستنصر بالله، وكذلك في أيام الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر، وهكذا زال الاهتمام بأقوال الشافعي وإن بقي لها بعض الأثر عند نفر من الفقهاء بعد سقوط الخلافة في القرن الخامس الهجري منهم ابن حزم الذي عرف في فترة أولى من نشاطه الفكري بميله إلى الشافعي قبل أن ينتمي إلى مذهب داود الظاهري ويصبح أبرز ممثلي هذا المذهب بالمغرب الاسلامي.

دخول المذهب الظاهري إلى الأندلس ورسوخه بها مع ابن حزم :

يرجع تأسيس هذا المذهب إلى داود علي الاصفهاني الذي ولد بالكوفة سنة 202 هـ ونشأ ببغداد حيث درس مذهب الشافعي وكلف به كلفا خاصا حتى آلف كتابا في فضائله وقد تفرغ داود لدراسة الحديث حتى صار لا يعير اعتبارا إلا للنصوص ولا يرى مصدرا للشريعة غير النص ولا يقول إلا بظاهر النص، فأبطل هكذا العمل بالقياس والرأي وخالف الشافعي من هذا الوجه وإن لم يمنعه النظر في ظاهر نص القرآن والحديث من الركون أحيانا إلى الاجتهاد.

وقد دخلت أقوال داود الذي لقب بالظاهري لتمسكه بظاهر النص إلى الأندلس في أيام الأمير محمد الأول عندما دخلت إليها أقوال الشافعي وآراؤه. وكان الذي جاء بمذهبه إلى قرطبة أحد أصحابه بعد أن أخذ عنه أيام رحلته إلى المشرق في طلب العلم، اسمه عبد الله بن محمد بن قاسم، إلا أن شيوخ المالكية عارضوه معارضة شديدة فلم يظهر له شأن في عهد الخلافة حتى رفع رايته في مطلع القرن الخامس الهجري فقيه سطر نجمه وعلا صيته هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم أشهر علماء الأندلس وأدبائها إذاك في عهد انقرض هذا المذهب أو كاد ينقرض بالمشرق.

ظهور الاعتزال والتصوف بالأندلس :

يتجلى من مصادر بحثنا لا سيما كتب طبقات العلماء أن الأندلس قد كانت قلعة حصينة انغلقت أبوابها عن المذاهب والتيارات الفكرية إلا عن مذهب مالك فسائر المذاهب من سنية وغير سنية لم يكن لها بها رسوخ. وإن حاول بعضها مثل مذهب داود الظاهري الاستقرار مع علماء نبغاء مثل ابن حزم لكنه كان لشتى التيارات الفكرية والمذهبية التي تظهر بالمشرق امتداد بالمغرب حيث يدخل بها حتما طلبية العلم عند العودة من المشرق بعد أداء فريضة الحج والجلوس إلى مشاهير العلماء والأخذ عنهم لذلك ظهر بالأندلس التشيع لأهل البيت والاعتزال والتصوف والكلام وإن لم يكن ذلك إلا على قدر قليل.

أما الاعتزال فإنه وجد طريقه إلى الأندلس أيام الأمير محمد الأول الذي ذكرنا ميله إلى حرية الرأي وحرصه على نشر العلم ومذاهبه من غير التقيد بمذهب مالك، فقد ساعد على ظهور الاعتزال في عهده نشاط الحركة الفكرية والأدبية بفضل من دخل إلى الأندلس من أدباء مشاركة بحثا بها عن الحظوة والرتبة لدى أمرائها وكذلك بانتشار كتب الأدب التي شاع ذكرها مثل كتب ابن قتيبة والجاحظ خاصة لا سيما أن الجاحظ عرف بالاعتزال وبأنه تتلمذ لأحد كبار المعتزلة هو النظام، فلا غرو إذن أن ظهر عند بعض شيوخ قرطبة وغيرها من مدن الأندلس الكبرى ميل إلى أقوال المعتزلة في القضاء والقدر والارادة والاستطاعة وكذلك خلق القرآن، منهم عبد الأعلى القرطبي الذي رحل إلى افريقية والمشرق وعرف عند رجوعه إلى قرطبة بميله إلى الاعتزال، ومنهم أيضا خليل بن عبد الملك بن كليب

الملقب بـ **خليل الغفلة** الذي اشتهر بين شيوخ قرطبة بالانتماء إلى المعتزلة مع أنه كان يتحاشى الخوض في المسائل الخطيرة مثل **خلق القرآن** ومنهم أيضا يحيى بن يحيى بن **السمنية** الذي درس الاعتزال أثناء رحلته في طلب العلم بالمشرق ثم لزم عند عودته إلى قرطبة **خليل الغفلة** وصار من أصحابه المعدادين.

هذا وقد حاول بعض العلماء المشاركة من أهل الاعتزال الاستقرار بالأندلس مثل أبي الطيب بن أبي بردة البغدادي الذي لم يطل بقرطبة مقامه بعد أن أكرم الحكم الثاني وفادته بها، لأن شيوخ المالكية لم يلب جانبهم لانتشار تعاليم المعتزلة ببلدهم فظلوا يعارضونها ويقاومون رسوخها بين ظهرانيهم.

وأما التصوف فقد بدأ بالأندلس مع نمو حياة الزهد والتعبّد بها عندما انتشرت بقرطبة ومدنها الكبرى حياة الترف وازدهرت بها فنون الحضارة وألوانها أيام الخلافة في عهدي الناصر لدين الله والمستنصر بالله فقد تكاثر عندئذ عدد العباد والزهاد وأظهروا الانقطاع عن ملاذ الحياة الدنيا إلى الورع والتقوى وحياة النسك في المناطق النائية عن المدن وال عمران.

وقد اشتهر من عباد الأندلس بناحية قرطبة في مطلع القرن الرابع الهجري محمد بن عبد الله بن مسرة المتوفى سنة 319 هـ/931 م. فقد عرف ابن مسرة بالعكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى والاعراض عن الدنيا وما يقبل عليه الناس من مال وجاه وملاذ، واشتهر بالانفراد والعزلة عن الناس في خلوته للعبادة، وقد رحل ابن مسرة إلى المشرق لطلب العلم فازداد أثناء رحلته تعلقاً بأفكار الصوفية وطرق عيشهم ونظرتهم إلى الحياة والآخرة، فانكبّ عند عودته إلى بلده على التعبّد ومجاهدة النفس والتفّ حوله جماعة من المريدين يأخذون عنه تعاليمه في رياضة النفس على الأحوال والمقامات التي تؤدي إلى كشف الحقائق وإدراك حجاب المعرفة العلوية، ولما ذاعت أفكاره عن تجلي الحقائق الربانية والمعاني الكمالية والتقوى الروحانية تصدى شيوخ المالكية لمعارضته فقاومها بالخصوص **الفقيه محمد بن زرب** في أيام الحكم المستنصر بالله والحاجب المنصور بن أبي عامر، فاضطهد أصحاب ابن مسرة وأحرق كتبه، إلا أن تعاليم ابن مسرة لم تنقطع طوال القرن الخامس الهجري فساعدت على انتشار التصوف والنظريات الفلسفية في المعرفة الإسلامية بالأندلس.

مقاومة شيوخ المالكية للبدع والزندقة وسائر أهل الأهواء :

تصدى شيوخ المالكية لمقاومة البدع باعتبارها مذمومة كلها وباعتبار من اعتقد شيئاً منها مذموماً لأن الله تعالى لم يقبض نبيه صلى الله عليه وسلم حتى ترك أمته على الواضحة وأمرهم بالتمسك بالكتاب والسنة. وأما ابن حزم فقد عرّف البدعة بأنها كل ما لم يأت في

القرآن ولا في السنة وأن منها البدعة الحسنة التي يقصد بها الخير ويؤجر عليها صاحبها، والبدعة السيئة التي هي المذمومة ولا يعذر صاحبها وقد قامت الحجة على فسادها فتماذى على القول والعلم بها لكن شيوخ المالكية وإمامهم ابن حبيب بالخصوص - يرون البدع كلها مذمومة حفاظا منهم على وحدة المجتمع الأندلسي الدينية - غير أنهم لا يكفرون أهل البدع ولا يرون أنهم يخرجون عن الاسلام، إلا إذا كانت البدع خروجاً عن رأي الجماعة واعتمدت تحريف السنن والانحراف المقصود، فهي البدع الصادرة عن أهل الأهواء والتي يستتون فيها مع أهل الكبائر من حيث الخروج عن الدين. وهكذا يبدو شيوخ المالكية بالأندلس أكثر تشدداً من غيرهم من المالكيين بسائر الأمصار الاسلامية إزاء أهل البدع وإن وجد تفاوت في الشدة واللين من فقيه إلى آخر، لأنهم كانوا يجمعون على ذم كل بدعة مهما كان لونها حرصاً منهم على صيانة الدين ببلادهم المجاورة لدار الكفر. فلا غرو إذن أن وقف عالم الأندلس عبد الملك بن حبيب صاحب « الواضحة » موقفاً شديداً من بعض الأهواء المخالفة للجماعة فهو يقول :

« ومن عرف ببعض الأهواء المخالفة للجماعة مثل الاباضية والمرجئة والقدرية وأشباههم فلا يصلى خلفهم ولا يصلى خلف إمام ضالّ ومن صلى خلفه فليعد في الوقت وبعده لأن الصلاة رأس الدين وأولى ما احتيط فيه وهذا في إمام يصلي بالناس بغير ولاية ولا سلطان لأنه في مندوحة من تركه إلى الصلاة خلف غيره. وأما إذا كان إماماً تؤدى إليه الطاعة أو قاضيه أو صاحب شرطته أو خليفته على الصلاة فلا إعادة على من صلى خلفهم وصلاتهم جائزة... » وتتجلى شدة شيوخ المالكية الأندلسيين في مقاومة البدع في قول ابن سهل صاحب « الأحكام الكبرى » :

(الصحيح عندي في أهل البدع أنهم صنفان، وأن البدع نوعان، فالنوع الواحد منهما كفر صراح لا خفاء فيه وضلال لا تح لا ستر يخفيه كقول بعض الرافضة - لعنهم الله - أن علياً رضي الله عنه إله من دون الله تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً، وكقول صنف آخر منهم يقال لهم « الجمهورية » أن علياً نبياً مبعوث وأن جبريل عليه السلام غلط، بعث إليه فأتى محمد صلى الله عليه وسلم أفصح لمسلم يعلم الله ورسوله ويؤمن بما أنزل عليه من كتابه أن يقول أن هذا غير كفر، وإن معتقده، والقائل به غير كافر. بل إن هذا هو الكفر الصراح... والنوع الثاني من البدع ضلال وزيف عن الحق وعدول عن السنة والجماعة لا يطلق عليه كفر ولا معتقده كافر كقول : « المختار » من الرافضة أن علياً إمام من أطاعه فقد أطاع الله ومن عصاه فقد عصى الله والأئمة من ولده...).

أما الزندقة فقد قاومها شيوخ المالكية أشد المقاومة فحاكموا المتهمين بالزندقة وحكموا عليهم بالقتل من غير إعدار، وقد ذكرت لنا كتب الطبقات بعض هذه المحاكمات الشهيرة منها محاكمة يحيى بن زكرياء الخشاب الذي تفوه بعبارات تهكم وسخرية من النبي فطالب عبد الملك بن حبيب بقتله فأمر الحكم الأول به فقتل رغم قرابته من أم ولده (عجب) لأنه

كان ابن أختها حتى لقب بها وعرف (بابن أخت عجب) ومنها محاكمة أخرى جرت في سنة 458 هـ في عهد ملوك الطوائف الذي اتصف بسوء الأوضاع السياسية وانفصام الوحدة الخلافية وتشتت كلمة الجماعة، فهي تدل على أن المجتمع قد كان محافظا إذاك رغم التنازع بين ملوك الطوائف على وحدته الدينية والقضائية. فقد أقيمت الدعوة بالاحاد في تلك السنة بطليطلة على رجل مقبول الشهادة اسمه عبد الله بن أحمد بن حاتم وثبتت عليه الشهادات بأنه نفوه بالقباحات والكبائر المؤثمة في حق رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعائشة وعمر وعلي، وقد تسلل ابن حاتم هذا هاربا إلى ناحية بطليوس وغيرها من النواحي لكن القائم بالحسبة عليه ظل يطلبه حتى قبض عليه وقدمه للمحاكمة في قرطبة سنة 464 هـ بعد سبع سنوات من فراره واختفائه، فحكم عليه بالقتل بعد الاعذار الذي يخول للزندق الدفاع عن نفسه وتفنيد التهم التي تعلقت به، لذلك خول له القاضي ابن منظور شهرين عملا بما كان قاضي طليطلة قد أثبتته من وجوب الاعذار، إلا أن الزندق لم يفلح في رد التهم المتعلقة به ولم تثبت براءته أثناء المدة التي منح إياها فأمر المعتمد على الله حاكم قرطبة إذاك بتنفيذ حكم القتل عليه فسيق من سجنه إلى القنطرة حيث صلب وطعن برمح في حضور الحاكم وبطانته.

ومنها محاكمة أخرى مشهورة جرت في عهد الحكم المستنصر بالله على أحد دعاة الشيعة اسمه أبو الخير، حكم عليه بالزندقة وقتل بقرطبة، إلا أنه لهذه القضية صبغة سياسية تتعلق بالصراع المذهبي بين أهل السنة والشيعة فيحسن إذن إدراجها في هذا السياق أي سياق البحث في التشيع بالأندلس ومقاومة أهل السنة إياه، وقد استوعب الدكتور محمود علي مكي بحث موضوع التشيع بالأندلس بحث عاما بمقال عنوانه التشيع في الأندلس منذ الفتح حتى نهاية الدولة الأموية نشره في المجلد الثاني من صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية سنة 1954، إلا غرضنا هنا هو النظر في التشيع من حيث الصراع المذهبي الذي احتد في القرن الرابع الهجري أيام عبد الرحمن الناصر لدين الله والحكم المستنصر بالله بين أهل السنة بالأندلس والدعوة الشيعية الفاطمية القائمة إذاك بإفريقية والمغرب في عهد المعز لدين الله. لذلك قصدنا هنا إلى إدراج قضية الزندق أبي الخير التي فصلنا الكلام فيها تفصيلا شافيا في بحوث سالفة في مجال هذا الصراع المذهبي الذي تقتصر على توضيح أصوله ومختلف أطواره.

الصراع المذهبي بين أهل السنة في عهد الخلافة الأموية بالأندلس والدعوة الشيعية الفاطمية القائمة بإفريقية والمغرب :

لقد عالجنا هذا الموضوع في شيء من الاسهاب بكتابنا عن الخلافة الفاطمية في المغرب فوضحنا أطوار هذا الصراع المذهبي بين الخلفيتين الأمويين الناصر والمستنصر من ناحية والمعز الفاطمي من ناحية أخرى على أساس ما كان قائما من الصراع السياسي بين الدولتين. لذلك فتحن نجل القول هنا ولا نقف إلا على المظاهر الهامة من هذا الصراع.

فما هي أولا أصوله ؟

لقد كان هذا الصراع بين الخلافة الأموية بالأندلس والخلافة الفاطمية بالمغرب امتدادا لصراع قديم بين بني هاشم وبني أمية بالمشرق على السلطة منذ وفاة النبي - صلى الله عليه وسلم - صراع عنيف أيام الفتنة الكبرى يستمد أصوله من الخلاف على الخلافة لا سيما أثناء مداولات الشورى بعد موت عمر بن الخطاب ثم بعد مقتل عثمان بن عفان أيام الحرب بين علي بن أبي طالب ومعاوية بن أبي سفيان.

وذلك أن أشياع علي بن أبي طالب كانوا يرون أنه وقع إقصاؤه عن الخلافة بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم ثم بعد موت أبي بكر وعمر وأنه كان أحق بالأمر من أبي بكر وعمر وكذلك من عثمان، وحجتهم في ذلك أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان قد أوصى بالامامة لذريته من ابنته فاطمة وجعل عليا ابن عمه وصيا عليهم وأنه نص على ذلك نصا صريحا وأوصى به يوم نزوله بغدير خم أثناء رجوعه من حجة الوداع. فالوصاية كانت إذن عند أشياع علي أصلا أساسيا من أصول الدعوة لبني هاشم وبصفة أخص لأهل البيت أي بيت النبي (صلى الله عليه وسلم) فقال أنصار علي أن النبي أوصى له بالأمر باعتباره لم يترك عقبا ذكرا وأن ذريته من فاطمة أي الحسن والحسين كانا صغيرين فكان علي أبوهما وصيا عليهما، وتبدو الوصاية هكذا مبنية على مبدأ الوراثة القائمة إذاك في نظام الملك. وقد راجت إذاك رواية من الحديث مفادها أن النبي قد نص على علي وصيا أثناء عودته من حجة الوداع في خطبته الشهيرة التي تناقلتها التواريخ وكتب السيرة والأدب، وقد اختلفت هذه الرواية الشيعية لخطبة الوداع عن الرواية السنية اختلافا جوهريا فاختلف الخبر عن يوم الغدير - غدير خم - في كتب الشيعة وكتب أهل السنة من حيث النص الصريح عن ولاية علي الذي لا ذكر له في المصادر السنية وتنفرد به المصادر الشيعية.

وهذه إحدى الروايات الشيعية وردت في كتاب المجالس والمسابير للفاضل النعمان قال :

« وسألته عليه السلام (يعني المعز لدين الله) عن الرواية في يوم الغدير وما قاله رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ذلك اليوم لعلي (عم) وما قام به من ولايته بقوله : من كنت مولاه فعلي مولاه، وقلت جاءت الرواية أن ذلك كان في منصرفه (عم) من حجة الوداع لما صار عند غدير خم وذلك لثمانى عشرة خلت من ذي الحجة وأن الله عز وجل أنزل عليه حينئذ لما قام بولاية علي (عم) وأجاب المسلمون ما عقده له : (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً). فقال : (أي المعز) « نعم كذلك كان الأمر » فهذا الحديث اعتبره أشياع علي إقرارا لحقه في الخلافة واعتبروه كذلك إكمالا للفرائض فلذلك صارت الولاية عندهم على اختلاف فرقهم عقيدة تولدت عنها عقيدة الامامة عندهم. وقد سمو هذا الحديث بحديث « الثقلين » استنادا على العبارة التي نسبوها للنبي (صلى الله

عليه وسلم) في خطبته يوم غدير خمّ وهي « إني تارك فيكم الثقلين بعدي ما إن تمسكتم به لن تضلوا : كتاب الله وعترتي أهل البيت » فالتقلان في الرواية الشيعية هما « كتاب الله والعترّة أهل البيت » أي القرآن وذرية علي من ابنة رسول الله فاطمة. أما الرواية السنيّة في نصّها الذي قيده ابن اسحاق ونقله عنه ابن هاشم فتختلف عبارتها فهي تذكر « كتاب الله وسنة رسول الله » وكذلك الرواية التي ذكرها الجاحظ في كتاب « البيان والتبيين » وكذلك الرواية التي ذكرها ابن عبد ربه في كتابه « العقد الفريد » وهذا حرفها : « فاعقلوا أيها الناس قولي فإنني قد بلغت وقد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به لن تضلوا أبداً أمرا بينا، كتاب الله وسنة رسول الله ».

فالخلاف على الخلافة هو إذن خلاف قديم مستحكم في الواقع التاريخي وكذلك في الاتجاهات المذهبية والايديولوجية التي انتشرت أيام الفتنة الكبرى والحرب التي نشبت بين أنصار علي وأنصار معاوية فانتعشت إذك الضغائن القديمة الطبيعية القائمة على الصراع بين عصابة بني هاشم وبني أمية منذ أيام الجاهلية في مجتمع مشتت الهيكل لا يخضع إلا لروابط العصائب الدموية المتجسمة في روابط الأنساب.

ولما انتصر معاوية على علي وأسس الدولة الأموية وجعلها وراثية في ذرية بني أمية فصار الحكم فيها ملكا قائما على العصبة الغالبة وإن بقي فيه معنى الشورى الخلافة وبعض شروط الخلافة وطابعها، لاذت الدعوة العلوية بشئى نزاعاتها إلى التستر وظلت كافة الفرق الشيعية التي تشعبت فروعها أيام الدولة العباسية تنشد الاستيلاء على الأمر وتنادي بإرجاع الخلافة إلى مستحقها من ذرية أهل البيت. وهكذا ظل العلويون من ذرية الحسين بن علي طوال عهد الاستتار يعملون سرا بالشام واليمن وسائر ربوع البلاد الاسلامية أي « الجزر » - على حد تعبيرهم - لنشر دعوتهم، حتى كثر الخوض في أسرار هذه الدعوة ونمت فيها شتى الأقاويل على منحي ما سمي بكشف أسرار الباطنية، وتشعب الكلام حول الباطن والظاهر وتعاطم الطعن والقدح في نسب الأئمة الفاطميين. إلا أن الحقيقة التاريخية التي يأخذ بها هي أن دعوتهم وجدت في عهد إمامهم عبد الله المهدي بالله المعروف عند أهل السنة بعبيد الله المهدي - أرضا خصبة ببلاد المغرب عند البربر من كتامة وعند بعض البيوتات العربية بالقيروان في عهد الأمراء الأغالبة، فاستطاع الداعي أبو عبد الله أن ينتصر بجموعه البربرية على الأغالبة وأن يمهد السبيل بالقيروان لتأسيس منصب الامامة بظهور الامام المهدي المنتظر وإقرار نظام الحكم المنشود على صورته التي طالما طمح إليها أتباع علي وذريته من الأئمة لاقامة العدل والحق تعويضا عن نظام الباطل والظلم الذي رتبّه معاوية وخلفه من بين أمية ثم بنو العباس المغتصبين للأمر.

لذلك وقع عندئذ بالقيروان أي سنة 297 هـ/910 م الاعلان لأول مرة عن تأسيس الخلافة المعارضة للخلافة الرسمية القائمة إذك بالبلاد الاسلامية مشرقا ومغربا أي الخلافة العباسية التي نشأت بالمشرق امتدادا للخلافة الأموية السنية. وإذ أعلن المهدي بالله الخلافة

وتلقب بإمارة المؤمنين لا بالامامة فحسب - كما كان الحال أيام الستر في فترة المعارضة للخلافة الرسمية - فقد أعلن أنه وقع إرجاع الأمر إلى مستحقه الشرعيين وأنه انتزع من أيدي المغتصبين.

لذلك لم يلبث بنو مروان القائمون بالأندلس أن أعلنوا سنة 316 هـ/929 م الخلافة وأنهم أرجعوها إلى أصلها عند أهل السنة أي أصلها في نسب بني أمية، فقد فعل ذلك الأمير عبد الرحمن الثالث فتلقب بالناصر لدين الله عندما أحس بالقوة على مجابهة الفاطميين فكان الاعلان عن تلقيبه بلقب الخلافة لا ردا على الخلافة العباسية وهو ما لم يفعله من قبل ولا فعله سائر الأمراء الأمويين من قبله، بل ردا على ظهور الخلافة الفاطمية باعتبارها غير شرعية، وهكذا وجدت بالعالم الاسلامي في مطلع القرن الرابع ثلاث دول يدعي كل من أصحابها أنه أمير المؤمنين الحق والجالس الشرعي على سرير الخلافة دون الآخرين. فالخليفة العباسي الباسط أمره بالشرق إلى حد مصر وبرقة غربا هو في نظر الملة الخليفة الشرعي لكن الخليفة الفاطمي الناجم بافريقية وسائر بلاد المغرب يدعي أن الشرعية إنما هي له لأنها ينبغي أن تكون لأهل البيت، وأما الخليفة الأموي بالأندلس فإنه المدعي الأمر باعتبار سلالة الأموية التي كانت لها الخلافة حتى افتكها المغتصبون العباسيون من جده مروان.

تلك هي أصول الخلاف المذهبي بين أهل السنة بالأندلس والشيعة الفاطميين، فقد تجلّى من إجمال القول فيها أن الصراع الذي جرى في القرن الرابع بين الدولتين الأموية الأندلسية والفاطمية ذو وجهين متلازمين وجه سياسي ووجه عقائدي ديني ولقد تجلّى الصراع السياسي بينهما في وقائع مشهورة حللنا أسبابها ووصفناها وصفا دقيقا في كتابنا عن الخلافة الفاطمية بالمغرب فنكتفي إذن بإجمال القول فيها في هذا البحث. فقد حاول المهدي منذ مطلع عهده بسط نفوذه بالمغرب الأقصى على عتبة الأندلس معلنا هكذا عداؤه للنظام القائم بها فأرسل جيشا للقضاء على حكم الأدارسة والاستيلاء على فاس وسجلماسة، لكن تقلصت الهيمنة الفاطمية بالمغرب الأقصى أيام ثورة الخوارج في عهدي القائم بأمر الله والمنصور بالله ولما ولي الأمر المعز لدين الله بادر إلى استرجاع ما كان لدولته في أيام جدّه المهدي من الهيمنة على المغرب الأقصى فأرسل قائده المشهور جوهر للاستيلاء على سجلماسة وفاس وأرسل كذلك أسطوله للهجوم على سواحل الأندلس بناحية المرية. لكن عبد الرحمن الناصر لدين الله لم يلبث بعد إعلان الخلافة وتلقيه بلقبها أن عزز سلطانه ببعض نواحي المغرب الأقصى مثل سبتة وطنجة ومليلة لمواجهة الخطر الفاطمي وإثارة القبائل البربرية من زناتة ضد الفاطميين، واشتد الصراع عندئذ بين الأسطولين الأموي والأندلسي فتحالف الناصر لدين الله مع الأباطور البيزنطي ضد المعز لدين الله حتى يزداد قدرة على مواجهة الأسطول الفاطمي الذي قوي شأنه إذ ذاك حول صقلية والجزر الواقعة إزاء الساحل الشرقي الأندلسي حتى صارت له الغلبة على البحر، لكن الناصر لدين الله قد استطاع في صراعه السياسي

والعسكري أن يقيم الدليل على أنه لا يقل عنه قدرة حربية ولا قوة سياسية بل إنه برهن عن دهاء كبير وحزم فائق في تدبير الأمور.

وإذ تكافأ الخليفان الفاطمي والأموي الأندلسي في القوة العسكرية والمقدرة السياسية فقد اكتسى الصراع بينهما حدة بالغة فأشادت المصادر السنية بمآثر عبد الرحمن ونوّهت المصادر الشيعية بعظمة المعزّ، فأبن الخطيب مثلاً يقول عن عبد الرحمن انه « الذروة العليا في ملوك بني أمية طال عمره واتسع سعده واشتهرت أيامه وبعد صيته وانتشرت بالعدوة الغربية طاعته وعلت على منابرها كلمته ». أما المعزّ فقد اختصّ قاضيه النعمان بذكر جلائل أعماله والاشادة بحميد خصاله وسلك في ذلك مسلكاً تمجيدياً جلياً في كتابه « المجالس والمسائرات » حيث رفع من شأنه علي قدر ما حطّ من شأن خصمه « المدعي الخلافة » بالأندلس، فقد أطال النعمان في هذا الكتاب البيان لما دار بين المعز والناصر من الجدل السياسي والمذهبي بواسطة رسول أحد رجال الناصر إلى بعض رجال الدولة الفاطمية، جاء إليه بكتاب يرغب فيه المودعة والصلح وكف الحرب ويذكر ما يتوقع في ذلك من سفك دماء المسلمين واشتغال بعضهم ببعض عن غزو المشركين. لكن المعزّ استحضر هذا الرسول ورد عليه في مجلسه لتفنيد أقوال عبد الرحمن فبيّن كيف استعان الناصر عليه بالروم المسيحيين وتواطأ مع الكفرة تاركاً ما فرضه الله عليه من فريضة الجهاد، فلذلك حق به أي المعز أن يفخر عليه بما أحرزه من النصر على الأمويين المتحالفين مع الروم عليه. أما اتخاذ الناصر لقب أمير المؤمنين فقد اعتبره المعزّ تعدياً على حقه لأن الخلافة هي وقف على الأئمة قائلاً « إنا أهل ذلك دونه ودون من سواه ونرى أن فرض الله علينا محاربة من انتحل ذلك دوننا وادعاه »، لذلك فهو يرفض الصلح ويرى محاربة الأموي جهاداً في سبيل الله مؤكداً أن العداوة قديمة بين أهل البيت والأمويين الذين هم لعناء رسول الله (صلى الله عليه وسلم) وقد أطردهم من المدينة، ولذلك رد المعز الرسول قائلاً : « ما أنا بالمдахن في دين الله ولا بالراكن بالمودة إلى أعداء الله ولا بالمخادع في أمر من أمور الله عزّ وجلّ، ارجع بجوابي هذا إليه فما له عندي سواء ومالي من الأمر شيء، إن الأمر كله لله عليه توكلت وإليه أنيب فإن حرّكني الله إليه وقذف في قلبي حربه وغزوه فلا أشك أن الله عزّ وجلّ أراد قطع دابره واستئصال شأفته وتطهير الأرض من رجسه وحسم أيامه ومدته ».

فالخصومة السياسية بين المعز وخصمه الأندلسي تقوم إذن في نظره على أصول سياسية ومذهبية عريقة ترجع إلى الصراع بين بني أمية وأهل البيت على الخلافة واغتصاب بني أمية إياها من مستحقّيها الهاشميين، فالناصر إذ حالف المشركين على المسلمين فهو منهم وقد كان الأسطول الأموي البادئ بالاعتداء على سفن الفاطميين لكن الأسطول الأموي لقي هزيمة مرة رغم نصرة الروم إياه فكان حال الناصر كحال أجداده اللعناء يوم الخندق حال الخيبة والعار، وعندما يترحم الناصر على علي بن أبي طالب فهو يكذب على الله وقد اجتمع على بيعة علي من الناس ما لم يجمع منهم لبيعة أبي بكر أو بيعة عمر أو بيعة عثمان لكن

أجداده من بني أمية قد اغتصبوا الأمر وهو حق لعلي وذريته واغتصب المروانيون أجداده الأقربون الخلافة من ذرية معاوية، فليست الامامة له ولا لأجداده المروانيين أو الأمويين لأنه ليس للناس أن يقيموا إماما عليهم بل إن الامامة تعيين بالنص ووصاية من النبي (صلى الله عليه وسلم) لعترته أهل البيت.

وقد تواصلت هذه الخصومة السياسية والمذهبية بعد موت الناصر في عهد ابنه والخليفة من بعده الحكم الثاني المستنصر بالله، فظل الصراع السياسي قائما بين الدولتين الفاطمية والأموية ببلاد المغرب الأقصى إلى أن اتجهت همه المعز لدين الله للاستيلاء على مصر والانتقال إليها بدولته. وتتجلى حدة هذا الصراع في « مسألة الزنديق أبي الخير » التي ذكرها القاضي ابن سهل في كتابه « الأحكام الكبرى » والتي حللنا خبرها وشرحنا أسبابها في بحث سالف ففقتصر إذن على إجماع القول فيها هنا لنبين وجهها هاما من وجوه النزاع المذهبي بين السنة المالكية بالأندلس والدعوة الشيعية الفاطمية.

فقد جرت قضية الزنديق أبي الخير هذا في مطلع عهد الحكم عندما كان الخطر الفاطمي يهدد الأندلس والعداء قائما على أشده بين الدولتين في ربوع المغرب الأقصى. ويبدو من رواية ابن سهل لمجرى هذه القضية أن أبا الخير هذا كان أحد الدعاة الذين كان الفاطميون يرسلونهم إلى الأندلس لبث دعوتهم بها وليكونوا عيونا لهم بها. وتدل وقائع القضية انه ثبتت شهادات عند صاحب الشرطة بقرطبة بأنه زنديق ملحد يسب أصحاب النبي وبطعن في خلافة أبي بكر وعمر وعثمان ويدعو للخليفة الفاطمي ويرى الخروج على الخليفة المستنصر بالله بالسلاح، وعندما شاور صاحب الشرطة قاضي الجماعة المنذر بن سعيد البلوطي وصاحب الصلاة أحمد بن مطرف والفقهاء إسحاق بن إبراهيم وغيرهم من شيوخ المالكية أشاروا بقتله لما ثبت عليه من الكفر والالحاد والزندقة فكان حكمهم القتل بدون إعدار مع أن بعض الفقهاء أشاروا بأن له حق الإعدار، وعندما رفع صاحب الشرطة أمره لدى الخليفة المستنصر بالله أمر بقتله من غير إعدار أخذ برأي إمام شيوخ المالكية بقرطبة إسحاق بن إبراهيم، وكتب بذلك إلى وزيره عيسى بن فطيس ملحا على وجوب الأخذ بمذهب مالك والتمسك به، وبادر الفقيه إسحاق بن إبراهيم بكتاب إلى الخليفة يمدح فيه قراره بالقتل بدون إعدار ويذكر فيه سرور الناس بصلب الزنديق كما سرّوا بيوم ولايته إمارة المؤمنين، فلقى كتاب الفقيه هذا بالغ الأهتمام والتقدير لدى الخليفة الذي ردّ على ظهر الكتاب يشكره على حماية الدين والتشديد على الملاحدة الذين يذهبون مذهب هذا الزنديق اللعين. وإنما يدل هذا الاتفاق الكامل بين موقف الفقيه الجماعة والخليفة على توظيف الوحدة الدينية القائمة على الأخذ بمذهب واحد هو مذهب مالك لصيانة النظام السياسي السني بالأندلس من خطر الدعاية الشيعية الفاطمية، وما إجماع شيوخ المالكية على التشدد في الحكم على الداعي الشيعي وما اهتمام الخليفة نفسه بقضيته إلا دليل على حرص أهل الأندلس على تمسكهم بوحدة المذهبية السنية الضامنة لبقاء كيانهم.

تلك هي أهم مظاهر الصراع المذهبي أيام الامارة والخلافة، بالأندلس حيث تميزت باستحكام مذهب مالك وغلبيته على سائر المذاهب والأهواء والارتباط المتين بين الوحدة الدينية والسياسية.

قائمة المصادر المستعملة لاعداد هذا البحث (مرتبة بدون اعتبار : (ابن

- * ابن الأبار (ت : 463 هـ/1260 م)
- الحلة السيرة، ط. حسين مؤنس، جزءان، القاهرة، 1963.
- التكملة لكتاب الصلة، ط. ف. كوديرا، 1887.
- * ابن أبي زرع (ت حوالي 720 هـ/1320 م)
- الأنيس المطرب بروض القرطاس، ط. طورنبارغ اوبسلا 44-1843.
- * ابن أبي زيد القيرواني (ت : 386 هـ/996 م)
- الرسالة، ط. وترجمة بارشي، الجزائر، 1945.
- كتاب الجامع في السنن والآداب والمغازي والتاريخ، ط. محمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ، بيروت - تونس، 1982.
- * ابن باشكوال (ت : 578 هـ/1183 م)
- كتاب الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، ط. كوديرا وريبيرا، مدريد، 83-1882.
- * ابن بسام (ت : 543 هـ/1148 م)
- الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ط. إحسان عباس، 8 ج، تونس، 79-1975.
- * ابن حيان (ت : 469 هـ/1076 م)
- المقتبس من أنباء أهل الأندلس، ط. محمود علي مكي، بيروت، 1973.
- المقتبس، ط. ملشور انطونة، باريس، 1937.
- المقتبس ٧، ط. شالميطا كوربانطي و م. صبح، مدريد، 1979.
- المقتبس في أخبار بلاد الأندلس، ط. ع حجي، بيروت، 1965.
- * ابن حزم (ت : 456 هـ/1064 م)
- نطق العروس، ط. سيبولد وترجمة لوتينا بلنسية، 1974.
- جمهرة أنساب العرب، ط. القاهرة، 1962.
- كتاب الفصل في الملل والأهواء والنحل، ط. القاهرة، من 1899 إلى 1903.
- رسالة فضائل الأندلس، ترجمة شارل بلات في مجلة الأندلس XIX، 1954.
- * الحميدي (ت : 488 هـ/1095 م)
- جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس، ط. القاهرة، 1951.
- * ابن الخطيب :
- كتاب أعمال الاعلام في من بويغ قبل الاحتلال من أعلام الاسلام، ط. ليفي بروفنسال، بيروت، 1956.
- * ابن خير (ت : 575 هـ/1179 م)
- الفهرسة، ط. كوديرا وريبيرا سرقسطة، 1893.
- * ابن رشد (ت : 595 هـ/1198 م)
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، جزءان، القاهرة.

- * ابن سهل (ت : 486 هـ/1093 م)
- الأحكام الكبرى، مخطوط.
- * ابن صاعد الأندلسي (ت : 462 هـ/1070 م)
- طبقات الأمم، ط. بيروت، 1985، ترجمة بلاشار، باريس، 1935.
- * الضبّي (ت : 599 هـ/1202 م)
- بغية الملتبس في تاريخ رجال الأندلس، ط. كوديرا وريبير، مدريد، 85-1884.
- * عياض (القاضي) (ت : 414 هـ/1149 م)
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، 8 أجزاء، ط. الرباط.
- * ابن الفرضي (ت : 403 هـ/1022 م)
- تاريخ علماء الأندلس، ط. كوديرا، مدريد، 92-1891.
- * ابن فرحون (ت : 799 هـ/1397 م)
- كتاب الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، جزآن، ط. القاهرة.
- * ابن القوطية (ت : 767 هـ/1977 م)
- تاريخ افتتاح الأندلس، ط. ريبارا، مدريد، 1926.
- * مالك بن أنس (ت : 179 هـ/795 م)
- الموطأ، رواية يحيى بن يحيى، بيروت، 1981.
- * المراكشي (ت : 703 هـ/1303 م)
- الدليل والتكملة، ج VI (قسمان 1 و 2)، ط. إحسان عباس، بيروت.
- * المقرئ (ت : 1041 هـ/1631 م)
- نفح الطيب... 8 أجزاء.
- * المقدسي (ت : 375 هـ/985 م)
- احسن التقاسيم...، ط. (مقتبسة) شارل بلات، الجزائر، 1950.
- * النباهي (ت : 792 هـ/1332 م)
- كتاب المرتبة العليا في القضاء والفتيا، ط. ليفي بروفنسال، بيروت.
- * الونشريسي (ت : 914 هـ/1508 م)
- المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب، 13 جزءا، الرباط، 1981.

الفهرس التاريخي لفترتي الامارة والخلافة بالاندلس

I عهد الولاة :

من سنة 93 هـ/712 م إلى سنة 138 هـ/756 م.

II عهد الامارة :

من سنة 138 هـ/756 م إلى سنة إعلان الخلافة بقرطبة 316 هـ/928 م.

1 إمارة عبد الرحمان الأول (الداخل)

من سنة 138 هـ/756 م إلى سنة 172 هـ/788 م.

2 إمارة هشام الأول

من سنة 172 هـ/788 م إلى سنة 180 هـ/796 م.

3 إمارة الحكم الأول

من سنة 180 هـ/716 م إلى سنة 206 هـ/822 م.

4 إمارة عبد الرحمان الثاني

من سنة 206 هـ/822 م إلى سنة 238 هـ/852.

5 إمارة محمد الأول

من سنة 238 هـ/852 م إلى سنة 273 هـ/886 م.

6 إمارة المنذر

من سنة 273 هـ/886 م إلى سنة 275 هـ/888 م.

7 إمارة عبد الله

من سنة 275 هـ/888 م إلى سنة 300 هـ/412 م.

8 إمارة عبد الرحمان الثالث

من سنة 300 هـ/912 م إلى سنة 315 هـ/928 م.

III عهد الخلافة :

(1) إعلان عبد الرحمان الثالث الخلافة وتلقبه بأمير المؤمنين الناصر لدين الله سنة

316 هـ/128 م.

مدة خلافته : من سنة 316 هـ/928 م إلى سنة 340 هـ/961 م

(2) خلافة الحكم الثاني المستنصر بالله

من سنة 350 هـ/961 م إلى سنة 366 هـ/976 م.

(3) خلافة هشام الثاني المؤيد بالله الأولى

من سنة 366 هـ/976 م إلى سنة 399 هـ/1009 م.

- قيام الدولة العامرية في صلب الخلافة في عهد هشام الثاني :

- عهد الحاجب محمد بن أبي عامر المنصور بالله

من سنة 366 هـ/976 م إلى سنة 392 هـ/1002 م.

- عهد الحاجب عبد الملك المظفر بن المنصور
من سنة 392 هـ/1002 م إلى سنة 399 هـ/1008 م.
- عهد الحاجب عبد الرحمان شنجول بن المنصور
من سنة 399 هـ/1008 م إلى سنة 399 هـ شهر جمادى الثانية إلى سنة 1009 م / شهر فبراير.
- (4) خلافة محمد الثاني المهدي بن هشام بن عبد الجبار بن عبد الرحمان الناصر لدين الله
من سنة 399 هـ/1009 م إلى سنة 400 هـ/1009 م (شهر نوفمبر).
- (5) خلافة سليمان المستعين بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمان الناصر لدين الله
أيامه في سنة 400 هـ/1009-1010 م.
- (6) الخلافة الثانية لمحمد الثاني المهدي بن هشام بن عبد الجبار
أيامه في سنة 400 هـ/1010 م.
- (7) الخلافة الثانية لهشام الثاني المؤيد بالله بن الحكم الثاني المستنصر بالله
أيامه من سنة 401 هـ/1010 م إلى سنة 403 هـ/1010 م.
- (8) الخلافة الثانية لسليمان المستعين بن الحكم بن سليمان بن عبد الرحمان الناصر
لدين الله
أيامه من سنة 403 هـ/1013 م إلى سنة 406 هـ/1016 م.
- (9) دولة بني حمود بقرطبة واستبدادهم بالأمر : أيام علي بن حمود
من سنة 406 هـ/1016 م إلى سنة 408 هـ/1018 م.
- (10) خلافة المرتضى عبد الرحمان بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمان الناصر
أيامه في سنة 408 هـ/1018 م.
- (11) دولة بني حمود بقرطبة واستبدادهم بالأمر :
أيام القاسم بن حمود ويحيى بن علي بن حمود من سنة 408 هـ/1018 إلى سنة 414 هـ/1023 م.
- (12) خلافة عبد الرحمان بن هشام بن عبد الجبار المستظهر بالله
أيامه 47 يوما.
- (13) خلافة محمود الثالث بن عبد الرحمان بن عبيد الله بن عبد الرحمان الناصر لدين الله
من سنة 414 هـ/1023 م إلى سنة 416 هـ/1025 م.
- (14) خلافة هشام الثالث المعزز بالله بن محمد بن عبد الملك بن عبد الرحمان الناصر
إلى سقوط الخلافة سنة 422 هـ/1031 م.

قائمة المراجع العربية والأجنبية المستعملة لاعداد هذا البحث

- ★ دائرة المعارف الإسلامية : ET¹ و ET²
- ★ بدوي (عبد الرحمان) :
من تاريخ الالحاد في الاسلام، القاهرة، 1945.
- ★ : (R.) BRUNSCHVIG
- L'apostasie, le blasphème et la rébellion en droit musulman malikite dans Revue Tunisienne 1923.
- Polémiques médiévales autour du rite de Malik dans Al-Andalus XV (1150)
- ★ : (P) CHALMETTA
- Le passage à l'Islam dans al Andalus au Xè siècle.
Actes du 12è congrès de la U E A I MADRID 1986.
- ★ : (M) CRUZ HERNANDEZ
- La Persécution anti massarienne durant le régime de Abd Al Rahman III selon Ibn Hayèn (en espagnol) dans AL-Qantara II (1981)
- ★ : (F) DACHRAOUI
- Tentative d'infiltration Ši'ite en Espagne musulmane sous le régime d'al Hakam II dans Al-Andalus (1958)
- Les commencements de la Prédication ismailienne en Ifrikyia dans STUDIA ISLAMICA XX (1964)
- Le Califat Fatimide au Magreb Histoire Politique et Institution TUNIS 1981
- ★ : (F) GABRIELI
- La Zandaqa au premier siècle abbasside en Claude Cahen et les Autres, l'Elaboration de l'Islam, PARIS 1961.
- Omayyades d'Espagne et Abbassides dans STUDIA ISLAMICA XXXI (1970)
- ★ (I) Goldziher,
- Mohamed Ibn Toumert et la théologie de l'Islam dans le Maghreb au XIè siècle : introduction à l'édition de D. Luciani de : le livre de Mohamed Ibn Toumert Mahdi des Al mohades Alger 1903.
- The Zahiris, their doctrine and their History Leiden, 1971.
- ★ خلاف م. ع :
ثلاث وثائق في محاربة الأهواء والبدع في الأندلس، القاهرة، 1981.
- ★ (H) LAOUST
- L'hérésiographie musulmane sous les Abbassides dans CAHIERS de la civilisation médiévale X (1967).

- Les Schismes dans l'Islam PARIS 1977.
: (E) LEVI-PROVENÇAL
- Histoire de l'Espagne Musulmane, 3 V. PARIS - Lciden 1950-1953.
- Le Malékisme andalou et les apports doctrinaux de l'Orient dans RIEEIM I (1953).
محمود علي مكّي : ★
« التّشيع في الأندلس » صحيفة المعهد المصري بمدرّيد (1954).
: (M) MARIN
- Baqi Ibn Makhlad et l'Introduction de l'Etude du «Ilm al Hadith dans l'Andalus (en espagnol) dans Al-Qantara (1980)
: (M) TALBI ★
- L'Emirat Aghlabide (Histoire Politique) PARIS 1966.
: (J). Vernet ★
- La Culture hispano-arabe en Orient et en Occident, Barcelonne, 1978.
: (M) YAALAQUI ★
- Controverse entre le Fatimide Al-Mucizz et l'omeyyade Al-Nasir d'après le Kitab al Majalis wal Musàyarat du cadi al-Nucman dans C.T. XXVI (1978).